

ونسلم مسلم المساواة في هذه الأبواب أعني الديارات والأنصاب ونحوها
 كعد الركعات فلا معنى لقولنا هنا قياس بعدم الفارق إذ لم يعقل وصف
 الأصل وقد مر مشترك بينهما وبين الفرع فالواجب الوقوف على المنصوص
 ولنا لا يعلم قول لأحد في التغليظ بالألوان الثلاثة غير الإبل وإسألهم
قول لا تغليظ عند حج والخبر الذي روي متأول الخبر صريح كما
 تراه في تخرجه المقرري فلا يجي له تأويل الاستعساف **قول** والذي
 كالمسلم الظاهر تساوي الديه والكفر لا يخرج الظاهر عن ظاهرية فري
 الاختلاف يكلف البرهان ولم يجي إلا بما هو دون ما يتبع به المساوي
 من الروايات فلا عذر عن البقاء على الظاهر والله أعلم والكلام في الجواب
 كذلك **قول** قلت الأقرب أنه لا مكلف وقد بلغته دعوى النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم الدعوى أعم من كونه من أمته محمد صلى الله عليه وآله وسلم والبرهان
 المذكور يدل على خلو النذر في كل أمة ولا يدل في المستقبل أعني أمة
 محمد صلى الله عليه وآله وسلم وإن كان معلوماً من غير الآية ومثل هذه الآية
 قوله تعالى ولقد أرسلنا في كل أمة رسولا وأما ما كنا صنف به الآية فلا دلالة
 فيها لأن المراد مع بلوغ الوحي إلى المكلف ولا نزاع فيها **قول** قلنا كالعينين

هذا

هذا قياس أدنى على أعلى فلا يقبل لعدم التساوي والقياس هنا إنما
 يكون بعدم الفارق والافترس المقدرات لا يلتزم فيها القياس لعدم معرفة
 موجب الحكم بلا نقص ولا زيادة **فصل** وفي الأذنين إن صح النفس
 فيها فواضع والأفليس بمنزلة العينين ونحوهما لأن الحاسة لا تبطل
 بقطعها **فصل والأذنين قول** قلت المارد وحدها لا يسمى أنفاً
 هذا هو مقتضى حديث كتاب عمرو بن حزم وفي الأذن إذا وقعت
 جدياً مائة من الإبل لكن في روايه وفي الأذن إذا قطع المارد مائة من
 الإبل وفي الأذن إذا استوصل المارد الديه الكاملة فظاهرها تين
 الروايتين أن فيما عدى القصبة دية كاملة وهي مدلول الرواية التي
 ذكرها المصنف وإن لم تر حفظاً في غير كلامه وفي الأذن إذا أوعى مائة وكانها
 روايه بالمعنى وقد أحججها المصنف على استيصال الأذنين أصل القصبة
 وهو غير مطابق إلا أن يد إذا كان من دونه القصبة فمعها أدنى لكن
 رده على أن هذا باجى ذلك **قول** إذا هون وج كالعينين كأنه استقرا
 الزاواجاً فالحق ما ذكره لأنه شبيهة متساويان وليس هذا بقياس
 صحيح لعدم العلم بالعلة ولا داخل تحت عموم وليس العلة في العينين الزوجية